

Document: EB 2019/128/R.46
Agenda: 8(I)
Date: 5 November 2019
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Jose Joaquin Morte Molina

رئيس موظفي إدارة المخاطر
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2561
البريد الإلكتروني: j.mortemolina@ifad.org

David Le Brun

كبير موظفي إدارة المخاطر
رقم الهاتف: +39 06 5459 2547
البريد الإلكتروني: d.lebrun@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2019

للاستعراض

المحتويات

ii	موجز تنفيذي
ii	الخلفية والنهج
iii	الأساس المنطقي لإطار إدارة الأصول والخصوم
1	أولاً - إطار إدارة الأصول والخصوم ومنهاجيتها
1	ألف-الأهداف
1	باء - إدارة مخاطر السيولة
2	جيم - مخاطر أسعار الفائدة
3	دال - مخاطر العملة
4	ثانياً - اختبار القدرة على تحمل الضغوط
4	ثالثاً - النظم وأدوات الرصد
5	رابعاً - التسيير والمسؤوليات
6	مسرد المصطلحات

موجز تنفيذي

- 1- يحدّد الإطار المقترح لإدارة الأصول والخصوم العملية والأدوات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لأصول الصندوق من أجل ضمان إدارة خصومه بصورة مناسبة من أجل حماية الميزانية العمومية للصندوق. ويتسم ذلك بأهميته الحاسمة لاستمرارية عمليات الصندوق الإنمائية وعمله في دعم التحول الريفي الشامل والمستدام حتى في أوقات الضغوط.
- 2- وسلّطت الأضواء على الحاجة إلى ذلك الإطار في التقارير المستقلة الأخيرة عن التسيير المالي، بما فيها تقرير مؤسسة Alvarez & Marsal، الذي لاحظت فيه أن الأخذ بنهج وأدوات قوية لإدارة الأصول والخصوم مسألة بالغة الأهمية وأن ذلك هو ما تفتقر إليه حالياً الهيكلية المالية للصندوق.
- 3- ويستند الإطار المقترح إلى أفضل الممارسات المعمول بها في مؤسسات التمويل الإنمائي وتم تكيفه مع مجال تخصصه. وسيكتمّل هذا الإطار السياسات المالية الرئيسية وسيدعمها، لا سيما سياسة كفاية رأس المال، وسياسة السيولة، وبيان سياسة الاستثمار.

الخلفية والنهج

- 4- الغرض من إدارة الأصول والخصوم هو ضمان الإدارة المناسبة للخصوم (أي سداد الديون في الوقت المحدد). وتنشأ عموماً الحاجة إلى إدارة فعالة للأصول والخصوم عن تباين الملاح المالية للأصول والخصوم من حيث العملات المستخدمة في التقييم وأجال الاستحقاق وأسعار الفائدة. وفي حال عدم معالجة هذه التباينات فإن هذه المخاطر غير المتحوط لها يمكن أن تفضي إلى مشكلات في السيولة لدى أي مؤسسة ويمكن أن تؤثر في نهاية المطاف على تكوين أسهمها الرأسمالية.
- 5- عُرض الإطار الأساسي لإدارة الأصول والخصوم على المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2003 في سياسة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق.¹ ومع تطور الصندوق، هناك حاجة إلى إطار أكثر تكاملاً لضمان الإدارة الشاملة للمخاطر التي تواجه عملية إدارة الأصول والخصوم ومراعاة السياسات التي اعتمدت في الفترة الأخيرة.
- 6- ويتحمل الصندوق باعتباره مؤسسة من مؤسسات التمويل الإنمائي مخاطر مالية متأصلة في عملياته ويدر تلك المخاطر. ولا تزال خبرته في إدارة الأصول والخصوم محدودة نسبياً وتركز في معظمها على إدارة حافظة استثماراته من خلال وضع قواعد أو إجراءات للحد من مخاطر الأطراف الأخرى وتجنب التباينات المفرطة في الميزانية العمومية. وبعد إدخال الاقتراض، وهو ما يمثل أول أصول حقيقية في الميزانية العمومية للصندوق، بات ضرورياً اتباع نهج فاعل وشامل في إدارة الأصول والخصوم، ومن ثم يلزم وضع إطار محدد لهذا الغرض في الصندوق.
- 7- ويتسم إطار إدارة الأصول والخصوم بأهميته الكبيرة للصندوق نظراً للتركز الكبير للقروض التيسيرية وما يرتبط بها من مخاطر، فضلاً عن ضرورة اتباعه قواعد الحيلة في إدارة مركزه بالنسبة لمختلف العملات التشغيلية، بما فيها حقوق السحب الخاصة. وعلاوة على ذلك، أدى إدخال الاقتراض في هيكل تمويل

¹ انظر الوثيقة EB 2003/80/R.14/Rev.1

الصندوق، إلى جانب اعتماد شروط تمويلية جديدة للبلدان المستفيدة بغرض تيسير إيصال برنامج قروض الصندوق ومنحه، إلى زيادة التطور والتعقد في المخاطر المالية التي يواجهها الصندوق أثناء تطوره من أجل تعظيم أثره الإنمائي.

8- وسيسترشد إطار إدارة الأصول والخصوم بالمبادئ الشاملة التالية:

- (1) الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بالتزامات الصندوق، أي التزاماته بتلبية طلبات صرف الأموال لعملائه والتزاماته بخدمة ديونه؛
- (2) إدارة تركيبة عملات أصول الصندوق وخصومه إدارة ملائمة للحد من الخسائر الناشئة عن التقلبات أو الانخفاض السلبي في قدرته على التمويل؛
- (3) حماية الصندوق من تقلبات أسعار الفائدة السوقي من أجل الحد من تقلب إيراداته وتجنب الانخفاض في رأس المال.

الأساس المنطقي لإطار إدارة الأصول والخصوم

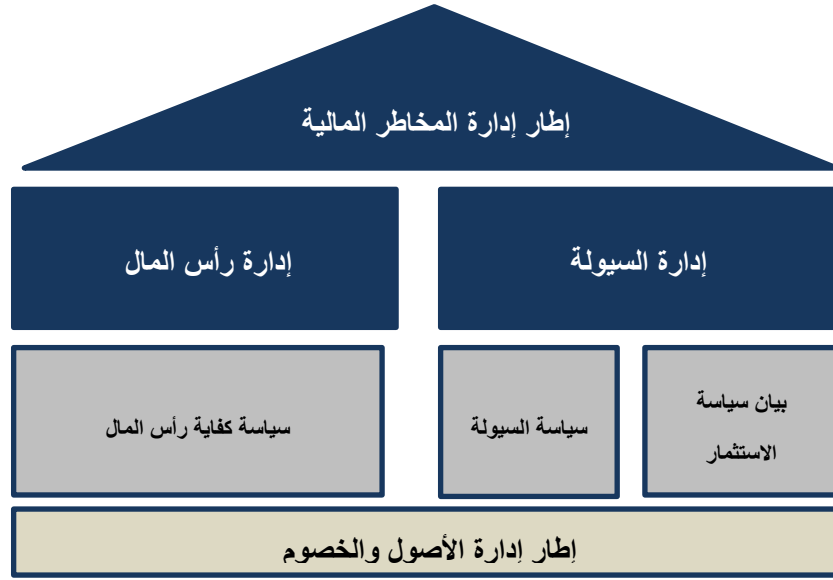
9- يعمل الصندوق، بحكم طبيعته ولايته، كمؤسسة مستعدة لتقبل المخاطرة، إذ يلزم منه تقديم قروض بشروط تمويلية مختلفة حسب ما تنص عليه سياسات التمويل ومعايير. ويمكن للبلدان أن تختار بين آجال استحقاق وعمليات مختلفة.

10- ولا تزال إدارة المخاطر في الصندوق تركز أساساً حتى الآن على ضمان الحفاظ على قدرة المؤسسة على عقد الالتزامات وتحقيق الإدارة المناسبة للأموال النقدية غير المطلوبة فوراً للعمليات أو النفقات الإدارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع الصندوق سياسة السيولة² وبيان سياسة الاستثمار باعتبارهما الركيزتين الرئيسيتين لإدارة المخاطر.

11- وفي ظل ازدياد الاقتراض، يعاد تشكيل الهيكلية العامة للبنية المالية والمخاطر. وستستند هذه الهيكلية إلى ركيزتين رئيسيتين هما: سياسة كفاية رأس المال وسياسة السيولة الجديدة. وستستكمل هاتان الركيزتان بإطار إدارة الأصول والخصوم الذي سيوفر نهجاً منظماً لضمان المستوى الأمثل من حماية الميزانية العمومية من أي تباين بين الأصول والخصوم.

² انظر الوثيقة EB 2006/89/R.40.

إطار إدارة المخاطر وإطار إدارة الأصول والخصوم



- 12- ووفقاً للشكل 1، تُمثل إدارة رأس المال والسيولة الخطرين الرئيسيين المؤثرين على الميزانية العمومية للصندوق. وهذان الخطران تساندتهما سياسات تشمل وضع حدود تحوطية. ويُكَمَّل إطار إدارة الأصول والخصوم السياسات من زوايا مختلفة. فمن ناحية، يهدف إطار إدارة الأصول والخصوم، وفقاً لسياسة كفاية رأس المال، إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من مقدار رأس المال الذي تستهلكه المخاطر غير الأساسية من أجل تحقيق المستوى الأمثل لتخصيص رأس المال في سبيل تحقيق ولاية الصندوق. ومن الناحية الأخرى، يكفل الإطار تلبية المتطلبات المحددة في سياسة السيولة وبيان سياسة الاستثمار من خلال تجنب التباينات في الميزانية العمومية.
- 13- وتحقيقاً لهذه الأهداف، يُحدّد إطار إدارة الأصول والخصوم مؤشرات لرصد مخاطر سعر الفائدة والعملات والسيولة والتخفيف منها.
- 14- وسيطلب تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم بعد ذلك خطوطاً توجيهية ونظماً ومعايير ملائمة، بما يشمل ضوابط للتعامل بفعالية مع مخاطر إدارة الأصول والخصوم. وسيطلب ذلك تحديد المسؤوليات وبناء هيكل هرمي للحماية من تضارب المصالح وضمان التسيير السليم.

أولاً - إطار إدارة الأصول والخصوم ومنهجيتها

ألف - الأهداف

- 1- يُحدّد الإطار المقترح لإدارة الأصول والخصوم معايير من أجل الإدارة السليمة للمخاطر المالية، ويرسي مبادئ إدارة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والعملات، وهي مخاطر متأصلة في أنشطة الصندوق، بينما سيحافظ في الوقت نفسه على سلامته واستدامته الماليتين على الأجل الطويل. وهذا أمر حاسم لاستمرارية عملياته الإنمائية وعمله في دعم التحول الريفي الشامل والمستدام.
- 2- وسيزوّد الإطار الموظفين المعنيين بأنشطة إدارة أصول الصندوق وخصومه بأداة بنوية لصنع القرار من أجل إدارة التباين بين خليط الأصول والخصوم في الصندوق بكفاءة وبحصافة تبعاً لخصائصها (هيكل الشروط وأسعار الفائدة والعملات إلى جانب خصائص أخرى).
- 3- ولأغراض هذا الإطار، تُغطي أنشطة إدارة الأصول والخصوم استثمار الموارد السائلة وجميع معاملات تمويل الديون التي تدعم عمليات الصندوق.
- 4- ويهدف إطار إدارة الأصول والخصوم إلى الحد من الخسائر المحتملة الناشئة عن المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم وفقاً لمدى تقبل الصندوق للمخاطر وبالتالي التقليل إلى أدنى حد ممكن من مقدار رأس المال المخصص للمخاطر غير الأساسية.
- 5- وسيسترشد إطار إدارة الأصول والمخاطر بالمبادئ الشاملة التالية:
 - (1) الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بالتزامات الصندوق، أي التزاماته بتلبية طلبات صرف الأموال لعملائه والتزاماته بخدمة ديونه؛
 - (2) إدارة تركيبة عملات أصول الصندوق وخصومه إدارة ملائمة للحد من الخسائر الناشئة عن التقلبات أو الانخفاض السلبي في قدرته على التمويل؛
 - (3) حماية الصندوق من تقلبات أسعار الفائدة السوقي من أجل الحد من تقلب إيراداته وتجنب الانخفاض في رأس المال.
- 6- وفيما يلي بيان مفصّل لمنهجيات رصد مختلف أنواع المخاطر.

باء - إدارة مخاطر السيولة

- 7- خطر السيولة هو الخسارة المحتملة الناشئة عن عدم القدرة على الوفاء باحتياجات التدفقات النقدية في الوقت المناسب. ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السيولة في الصندوق في الاحتفاظ بالموارد السائلة الكافية لتمكين الصندوق من الوفاء بجميع احتياجات تدفقاته النقدية المحتملة المرتبطة بالتزاماته العادية التي يمكن التنبؤ بها بدون الحاجة غير المخططة لطلب تمويل إضافي من الدول الأعضاء.

- 8- ويمكن لمخاطر السيولة أن تنشأ أيضاً عن عدم إمكانية تسويق استثمار ما، أي الاستثمار الذي لا يمكن بيعه بسهولة في الأسواق الثانوية بسعر معقول لتوليد السيولة الضرورية للوفاء بالالتزامات التعاقدية - ومن عدم القدرة على تعبئة الأموال اللازمة لتمويل عمليات الصندوق. وفي ضوء ما سبق، ستشمل إدارة السيولة في الصندوق أدوات الرصد اللازمة لتقييم مدى تغطية السيولة للعمليات التعاقدية الراهنة والمتوقعة، والجودة الائتمانية للأصول السائلة، ومدى توافر التمويل. وفيما يلي أدوات الصندوق الرئيسية لإدارة السيولة:
- (1) سياسة السيولة³ التي تُحدّد الحد الأدنى لمتطلبات السيولة التي يجب أن يحتفظ بها الصندوق من أجل الوفاء بالتزاماته حتى في أوقات الضغوط؛
 - (2) بيان سياسة الاستثمار الذي يضمن إدارة الأصول في حافظة الاستثمارات وفقاً لمبادئ الحفاظ على رأس المال ومبادئ السيولة؛
 - (3) تخطيط السيولة الذي يُشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي (إلى جانب عملية تخطيط رأس المال) أثناء كل دورة من دورات تجديد الموارد من أجل ضمان مركز مناسب من حيث السيولة والتمويل على الأجل الطويل، وتحديد مصادر التمويل المحتملة، وكفالة إمكانية تحقيق خطة التمويل المتصورة؛
 - (4) المؤشرات التكميلية. وهذه المؤشرات التكميلية هي نسب إضافية - من قبيل فجوات آجال الاستحقاق التعاقدية ونسب السيولة لدى وكالات التصنيف - التي سيجري تقييمها لتكميل أي جانب غير مشمول بالحد الأدنى لمتطلبات السيولة.

جيم - مخاطر أسعار الفائدة

- 9- مخاطر أسعار الفائدة هي الخسائر المحتملة الناشئة عن التقلبات غير المواتية في أسعار السوقية. والهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الصندوق هو الحد من مخاطر الخسائر الناشئة عن تباين المدة الزمنية بين الأصول (حافضة الاستثمارات وحافضة القروض) والخصوم (الأموال المقترضة).
- 10- وتماشياً مع ولاية الصندوق فإن غالبية عمليات حافضة قروضه تطبق شروطاً تيسيرية ولذلك فإن مدة أصولها طويلة نسبياً وعرضة لتباين أسعار الفائدة.
- 11- وسيدار تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي:
- (1) الموازنة قدر المستطاع بين أسعار فائدة أصول الصندوق والخصوم المرتبطة بها من أجل التقليل إلى أدنى حد من الخسائر الناشئة عن مخاطر أسعار الفائدة؛
 - (2) إدارة حافضة الاستثمار وتحديد مستويات مستهدفة منخفضة المدة للتقليل إلى أدنى حد من تأثر تلك الاستثمارات بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة؛
 - (3) استخدام مشتقات أسعار الفائدة قدر المستطاع للحد من تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة؛
 - (4) تخصيص رأس المال على نحو يراعي مخاطر أسعار الفائدة المتبقية.

³ انظر الوثيقة EB 2006/89/R.40.

- 12- وسيصد الصندوق المؤشرات الرئيسية التالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- (1) فجوة إعادة التسعير: الفرق بين الأصول والخصوم التي سيعاد تحديد أسعارها في غضون مدة زمنية محدّدة؛
 - (2) القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال: حساسية القيمة الحالية الصافية للأصول والتدفقات النقدية الصافية للخصوم؛
 - (3) المدة والقيمة المعرضة للمخاطر والقيمة المشروطة المعرضة للمخاطر في حافظة الاستثمار.

دال - مخاطر العملة

- 13- تنشأ مخاطر العملة عن إمكانية حدوث خسائر بسبب التغييرات في أسعار صرف النقد الأجنبي. وتتعرض أسهم رأسمال الصندوق لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذلك تقوّم الأصول والخصوم بعملة مختلفة.
- 14- ولا تزال الميزانية العمومية للصندوق تقوّم أساساً بوحدات حقوق السحب الخاصة نظراً لأن غالبية أصول القروض المستحقة مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة. ومع ذلك، من المتوقع بعد إدخال مرفق الإفراض بعملة واحدة في عام 2016 أن تتغيّر تركيبة حافظة القروض على المدى المتوسط.
- 15- وتهدف إدارة العملة في الصندوق إلى تحقيق غرضين:
 - (1) حماية رأسمال الصندوق عن طريق النقل إلى أدنى حد من تعرض الصندوق للخسائر الناشئة عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات غير موازية في قدرة الصندوق على عقد الالتزامات؛
 - (2) ضمان قدرة الصندوق على تغطية احتياجاته النقدية المتوقعة بمختلف العملات التي يدير بها عملياته.
- 16- وسنُدار مخاطر العملة في الصندوق على النحو التالي:
 - (1) الموازنة قدر المستطاع بين عملة أصول الصندوق وما يرتبط بها من خصوم للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر الناشئة عن مخاطر أسعار الصرف؛
 - (2) استخدام مشتقات العملة للحد من تعرض الصندوق لمخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
 - (3) رصد المركز الصافي للعملة في الصندوق (الأصول المقومة بعملة واحدة مخصوماً منها الخصوم المقومة بتلك العملة) في كل عملة مقابل العملة المرجعية والإبقاء على مركز العملة ضمن الحدود المسموح بها؛
 - (4) قدرة العملة على تغطية احتياجات التدفقات النقدية المتوقعة على الأجل القصير؛
 - (5) تخصيص رأس المال على نحو يراعي مخاطر العملة المتبقية.

ثانياً - اختبار القدرة على تحمل الضغوط

- 17- يُشكل اختبار القدرة على تحمل الضغوط أداة مهمة لتقييم جوانب الهشاشة في إطار السيناريوهات المعاكسة الافتراضية. وتستخدم نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم قدرة الصندوق على الصمود في مواجهة مجموعة من الصدمات المعاكسة وقياس آثارها.
- 18- وتتطلب سياسة السيولة، من حيث المبدأ، أن تكون سيولة الصندوق، في أي وقت من الأوقات، عاملاً إيجابياً قوياً لأصحاب المصلحة سواءً داخل الصندوق أو خارجه.
- 19- ويجب أن يجري الصندوق اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتحديد ضغوط السيولة المحتملة ولضمان عدم خروج مستوى التعرض الحالي للمخاطر عن درجة تحمل المخاطر المنصوص عليها في سياسة السيولة.
- 20- ويجب أن يستخدم الصندوق نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتعديل استراتيجياته وسياساته الخاصة بإدارة السيولة ووضع خطط احترازية فعالة.
- 21- ويجب أن يُجري اختبارات القدرة على تحمل الضغوط دورياً بالاستناد إلى أشد صدمات أسعار الفائدة وأسعار العملة وتقلبات منحنى العائد البديل سواءً من منظور أسعار الفائدة الصافية أو القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال. وتستخدم مجموعة من المؤشرات التكميلية لاختبار الضغط الناشئ عن مخاطر أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة:
- (1) القيمة الاقتصادية لأسهم رأس المال في حالات الضغوط: قياس المستوى الذي يمكن أن تتغير عنده القيمة الحالية الصافية لأسهم رأس المال استجابة لسيناريو الضغوط؛
- (2) التغير في إيرادات الفوائد الصافية: قياس المستوى الذي يمكن أن تتغير عنده الإيرادات الصافية من الفوائد في حال التعرض لضغوط.

ثالثاً - النظم وأدوات الرصد

- 22- يجب على شعبة خدمات الخزنة في دائرة العمليات المالية، من أجل تحديد مخاطر إدارة الأصول والخصوم ورصدها والتقليل منها إلى أدنى حد، أن تكفل وضع نظام قوي لإجراء توقعات شاملة للتدفقات النقدية المحددة في إطار إدارة الأصول والخصوم من أجل التحوط لمخاطر السيولة وأسعار الفائدة والعملة. وتتولى شعبة خدمات الخزنة توثيق عملية توقع التدفقات النقدية وأساليبها وإجراءاتها.
- 23- وتجمع شعبة خدمات الخزنة بيانات موثوقة وكافية وملائمة لإجراء التوقعات. ويتطلب جمع البيانات تعاوناً ودعمًا من الصندوق برمته. وتلتزم الشعبة آراء مقدمي المعلومات وتتواصل معهم لفهم التدفقات النقدية الناشئة في مجالات أعمالهم، ثم تتفق معهم بعد ذلك على أفضل مصادر البيانات.
- 24- **منهجيات التوقع.** يمكن لشعبة خدمات الخزنة أن تختار استخدام طريقة لجمع البيانات بالاستناد إلى نموذج معين (خبرة الصندوق في فهم الاتجاهات النشاط في الماضي) لتقدير التدفقات النقدية في المستقبل.

25- **التوحيد والاستعراض.** يجب تحديث نماذج التوقعات النقدية بانتظام واستكمالها بمعلومات جديدة واستعراضها على فترات كافية. ويجب أن تظل شُعبة خدمات الخزانة باستمرار على علم بالتحركات داخل بيئة التدفقات النقدية من أجل اتخاذ قراراتها على أساس آخر ما يستجد من معلومات.

رابعاً - التسيير والمسؤوليات

26- تنشئ إدارة الصندوق هيكلاً تنظيمياً يكفل تسلسلاً واضحاً في المسؤوليات والمساءلة والإشراف وتحافظ على هذا الهيكل التنظيمي.

27- **المجلس التنفيذي.** سيعرض الإطار المقترح لإدارة الأصول والخصوم على المجلس التنفيذي للعلم.

28- ويُعهد إلى لجنة مراجعة الحسابات بمهمة تقديم الإطار المقترح وأي تعديلات تدخل عليه إلى المجلس التنفيذي للعلم.

29- وستستعرض اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية جميع التقارير والوثائق المتصلة بإدارة الأصول والخصوم.

30- وتتولى شُعبة خدمات الخزانة المسؤولية عن الإدارة اليومية لمخاطر إدارة الأصول والخصوم.

31- وتقع على وحدة إدارة المخاطر في دائرة العمليات المالية المسؤولية عن رصد مخاطر إدارة الأصول والخصوم في الصندوق وتقديم تقارير عنها إلى اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية.

32- وتتولى شُعبة المحاسبة والمراقب المالي المسؤولية عن إصدار القوائم المالية للصندوق التي تُشكل الأساس لعملية تحليل إدارة الأصول والخصوم.

مسرد المصطلحات

القيمة المعرضة للخطر المشروطة: هي مقياس لمتوسط الخسائر المتوقعة في حافظة استثمار ما بافتراض الوصول إلى القيمة المعرضة للخطر. وبالنظر إلى افتراض تجاوز خسائر الحافظة القيمة المعرضة للخطر، تعطي القيمة المعرضة للخطر المشروطة مؤشراً لحجم الخسائر عند 'ذيلي' منحنى التوزيع، أي حالات الخسارة الشديدة. وكلما ارتفعت القيمة المعرضة للخطر المشروطة، ازداد توقع تعرض حافظة الاستثمار للخسائر في الحالات القصوى ومن ثم زادت مخاطر الحافظة.

مستوى الثقة: هو درجة احتمال احتفاظ المؤسسة بملاءتها المالية، وينشأ ذلك عموماً عن احتمال ضعيف جداً بأن تكون الخسائر أكبر من رأس المال المتاح.

المدة: مقياس لمدى حساسية سعر سند ما للتغيرات في مستوى العائد السوقي. وفي حال السندات، تكون هناك علاقة عكسية بين سعر السند وعائده. وإذا ارتفع عائد السند انخفض سعره. ويكون السند ذو المدة الأطول أكثر حساسية للتغيرات في العائد السوقي بمعنى أنه، في ظل ثبات العوامل الأخرى، عند حدوث زيادة معينة في العائد ينخفض سعر هذا السند بمقدار أكبر من الانخفاض في سعر سند لمدة أقصر.

القيمة الحالية الصافية: تمثل قيمة التدفقات النقدية المخصومة بسعر يفرضه السوق تبعاً لمستوى الخطر.

القيمة المعرضة للخطر: هي أقصى خسارة محتملة يمكن أن يتحملها استثمار ما على مدى أفق زمني محدد ضمن مستوى ثقة معين. فإذا كانت القيمة المعرضة للخطر قيمتها 100 مليون دولار أمريكي هي 1.5 في المائة عند مستوى ثقة بنسبة 95 في المائة، فإن أقصى مقدار للخسارة يمكن أن يقع على مدى الأشهر الثلاثة التالية هو 1.5 مليون دولار أمريكي، وهذا التقدير يمكن الوثوق فيه بنسبة 95 في المائة من اليقين، بمعنى أنه يتوقع أن يكون هذا التقدير صحيحاً في 19 مرة من مجموع 20 مرة (أي في 95 في المائة من الحالات).